الإمام الخامنئی یبلغ السیاسات العامة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإیرانی - 13 /Feb/ 2013

تنفیذاً للبند الأول من المادة 110 من دستور الجمهوریة الإسلامیة الإیرانیة، أبلغ سماحة آیة الله العظمی السید علی الخامنئی قائد الثورة الإسلامیة السیاسات العامّة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإیرانی بعد تشاوره مع مجمع تشخیص مصلحة النظام الإسلامی، و کلّف الحکومة الإسراع فی تنفیذ هذه السیاسات خلال أقل مدة زمنیة ممکنة، و تنظیم السبل و الأسالیب لذلک و متابعة الشؤون القانونیة ذات الصلة.

و فی ما یلی ترجمة نص السیاسات العامة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإیرانی، التی أبلغها سماحته لرؤساء السلطات الثلاث و رئیس مجمع تشخیص مصلحة النظام الإسلامی:

بسم الله الرحمن الرحیم

السیاسات العامة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإیرانی

1 - رفع القدرة علی التنافس و زیادة الفائدة من الإنتاج عن طریق:

- إصلاح و إعادة تشکیل بنیة الإنتاج الوطنی.

- خفض التکالیف و تحسین جودة الإنتاج.

- اتخاذ أنواع التدابیر التشجیعیة و الجزائیة.

- تحسین عوامل الإنتاج.

2 - توجیه و تعزیز البحث العلمی و التنمیة و الإبداعات و بناها التحتیة، و الاستفادة منها بهدف:

- رفع المستوی النوعی و الکمّی للإنتاج الوطنی.

- رفع مستوی الصناعة الداخلیة إلی المنتج النهائی.

- دعم الطابع التجاری للتقنیة و الصناعة و الاستفادة من استقطاب و نقل العلوم التقنیة و التقنیات العصریة و إیجاد نظام وطنی للإبداع.

3 - تنمیة الاقتصاد ذی المحوریة العلمیة بالتشدید علی تنمیة عناصره الأصلیة بما فیها: البنی التحتیة الاتصالاتیة، و تمهیدات تبدیل منجزات البحوث العلمیة إلی تقنیات و نشر استخدامها، و الدعم القانونی لحقوق الشخصیات الطبیعیة و الاعتباریة، و ربط القطاعات العلمیة و البحثیة بقطاعات الإنتاج فی البلاد.

4 - دعم إنتاج المنتجات ذات الطبیعة الاستراتیجیة التی تحتاج إلیها الاستهلاکات العامة أو قطاع الإنتاج فی البلاد.

5 – استكمال سلسلة الإنتاج من المواد الخام إلى المنتجات النهائية بمراعاة مبدأ التنافس و الابتعاد عن بيع الخامات خلال فترة زمنية معينة.

6 – دعم إنتاج المنتجات التى يكون لعرضها التنافسى مردودات إيجابية من العملة الصعبة أو مردودات سلبية من استهلاك العملة الصعبة.

7 – إدارة مصادر العملة الصعبة بالتشديد على تأمين احتياجات الإنتاج الوطنى و توفير فرص العمل و استقرار قيمة العملة الوطنية.

8 – تحسين أجواء العمل و التجارة بهدف زيادة الإنتاج الوطنى و إصلاح الأرضيات و المقدمات الثقافية و القانونية و التنفيذية و الإدارية.

9 – زيادة أسهم القطاعات التعاونية و الخصوصية فى الإنتاج الوطنى عن طريق:

– تعزيز المحفزات و العزيمة الوطنية و التأكيد و التسريع فى التنفيذ الكامل لسياسات المادة 44 ، و مراعاة الانضباط المالى و الموازنى للحكومة.

– رفع التمييز بين القطاعات الحكومية و القطاعات الخاصة و التعاونية.

– تنظيم و حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل رفع كفاءتها.

10 – تنظيم دور المؤسسات الاقتصادية العامة غير الحكومية باتجاه الإنتاج الوطنى.

11 – مضاعفة الشفافية و إعلان الإحصائيات و المعلومات فى الوقت المناسب، و تسهيل الحصول عليها، و الإعلان عن أبعاد و فرص الاستثمار و المستثمرين فى المجالات المختلفة، و المجابهة الجادة لكل حالات التمتع الخاص بالمعلومات.

12 – تأهيل و رفع مستوى الفائدة فى ما يخصّ القوى العاملة بتكريس المحفزات و المهارات و الإبداع و توفير حالة تلاؤم بين المراكز التعليمية و البحثية و بين احتياجات سوق العمل.

13 – توفير الأرضيات و التنظيم فى مجال العمالة و فرص العمل و حركة القوى الإيرانية العاملة على المستوى الوطنى و الإقليمى و العالمى.

14 – رفع مستوى الأرصدة الإنسانية و الطبيعية و الاجتماعية و الموضوعية بالتشديد على تنمية المؤسسات الشعبية من أجل نمو الإنتاج الوطنى.

15 – تنمية ثقافة دعم رأس المال و العمل و البضائع و الخدمات الإيرانية و الاستفادة من آراء المتخصصين و الخبراء فى اتخاذ القرارات الاقتصادية.

16 – الحؤول دون إهدار و تجميد الأرصدة الموضوعية و الإنسانية الإيرانية بالتشديد على إيجاد و تنمية خدمات تقنية و استشارية خارج نطاق المؤسسات، و رفع مستوى المردودات الاقتصادية لهذه الأرصدة فى شتى القطاعات الاقتصادية.

17 – تنمية تنوّع أدوات الاستثمار فى سوق المال و استكمال بناها، و اتخاذ سياسات تشجيعية لمشاركة عموم الناس و المستثمرين الداخليين و الدوليين و خصوصاً الإقليميين فى سوق المال.

18 – دعم الباحثين و المستثمرين و تشجيع دخول الرساميل الإيرانية إلى مجالات الاستثمار المنطوية على مجازفات بما فى ذلک البحث العلمى و التنمية، بتأسيس صناديق شراكة أو ضمانة للاستثمار فى هذا المجال.

19 – تأهيل إدارة المصادر الموجودة فى صندوق التنمية الوطنية باتجاه تحسين و تعضيد الإمكانيات الإنتاجية و رفع المستوى النوعى للعمل و رأس المال الإيرانى.

20 – تنقيح و إصلاح القوانين و الضوابط (و منها إصلاح القوانين المالية و المصرفية و الضمان الاجتماعى و الضرائب) لتسهيل العمل و النشاط فى القطاعات الإنتاجية و رفع عقبات الاستثمار على المستوى الوطنى وفق منحى الثبات النسبى فى القوانين.

21 – تأهيل نظام توزيع البضائع و الخدمات باستخدام الأساليب الشفافة و الإعلام الواضح، و التقليل من الوسائط غير الضرورية و غير الكفوءة.

22 – تنمية المصادر المالية و تأهيل إدارتها باتجاه رفع قدرة الإنتاج الوطنى، و خفض تكاليف التأمين المالى اللازمة خصوصاً عن طريق تنظيم و تطوير و دعم المؤسسات المالية التنموية و التأمينية.

23 – الحؤول دون ظهور حالات احتكار فى عجلة الإنتاج و التجارة إلى حين الاستهلاک.